ور المرممين في تسهيل سرقة وتهريب المواد الثقافية

: قضية تمثال ليبي مُصادر.

The role of conservators in facilitating the theft and trafficking of cultural objects: the case of a seized Libyan statue.

الكاتب: Dr, Neil Brodie

ترجمة: د. محمد عمر محمد عبدربه/ محاضر بقسم الآثار/ جامعة عُمر المختار.

Abstract:

A 2015 court judgment in the United Kingdom ruled that a seized Libyan statue should be returned to the ownership of the State of Libya. The judgment prompts a critical discussion of the involvement of professional conservators in the trafficking of cultural objects. Higher standards of due diligence are recommended for conservators and other due diligence is but one component of a broader policy due diligence is but one component of a broader policymight have been stolen and trafficked. Stronger professional due diligence is but one component of a broader policy of demand reduction that will be necessary to control the theft and trafficking of cultural objects, and to offer protection to cultural sites around the world .

هذه المقالة هي ترجمة إلى اللغة العربية لمقالة كُتبت باللغة الإنجليزية لكاتبها(د. نيل برودي) من كلية الأثار بجامعة أوكسفورد بالمملكة المتحدة. نُشرت المقالة الأصل بمجلة الدراسات الليبية بلندن في عددها رقم 48 للعام 2017 في الصفحات من 117-123.

تناقش هذه المقالة الدور الذي قد يلعبه بعض الأوصياء أو(القيمين المهنيين) – والمقصود هنا هم(المرممون) – في تسهيل سرقة القطع الآثارية والمواد أو الأغراض الثقافية وتهريبها والإتجار بها، وتستند المقالة–كحالة للدراسة– على قضية تمثال من ليبيا تمت مُصادرته من قبل مصلحة الضرائب والجمارك البريطانية. بينت هذه القضية دوراً محورياً لخبير ومرمم عملا على التمثال، وصدر حُكم من إحدى محاكم المملكة المتحدة يقضي بإرجاع التمثال إلى ليبيا.

صدر حكم قضائي عام 2015 في المملكة المتحدة بوجوب إعادة تمثال ليبي تمت مصادرته إلى ملكية الدولة الليبية. يثير هذا الحكم مناقشة انتقادية لمشاركة المرممين أو القيمين المهنيين في تهريب المواد الثقافية، وأوصى بوضع معايير أعلى للإجراءات الواجب اتباعها بخصوص المرممين وغيرهم من الخبراء المهنيين الذين يتعاملون مع مواد ثقافية ربما تكون مسروقة ومهربة. إن تشديد الإجراءات المهنية اللازمة ليست سوى عنصر واحد من عناصر سياسة أوسع تهدف لتقليل الطلب، وستكون ضرورية للسيطرة على سرقة وتهريب الأشياء الثقافية، ولتوفير الحماية للمواقع الثقافية حول العالم.

في عام 2016، قيل أن القطع الآثارية التي تم استخراجها عن طريق الحفر العشوائي وتصديرها بشكل غير قانوني كانت تتدفق من سيرينايكا(برقة). كان أحد الأسباب لهذه العملية هو السهولة التي مَكَّنت الناس من الحفر تحت منازلهم أو في الصحراء بحثًا عن مواد يمكن بيعها(Cornwell 2016). لم يكن هذه الأمر مُفاجِئاً؛ فمنذ عام 2011 أُعتُبرت المواقع الثقافية في ليبيا مهددة وعُرضة لخطر السرقة والتهريب (Di Lernia 2015; Kane 2015). في شهر أكتوبر من ذلك العام، أوصى اجتماع للخبراء عقدته اليونسكو في باريس بحماية المواقع الثقافية في ليبيا من خلال إعداد قواعد بيانات للمواد وقوائم جردها، ورفع الوعي العام، وبناء القدرات المهنية، وتحسين أنظمة الحماية القانونية والمادية(UNESCO 2011). تم تقديم مجموعة مماثلة من التوصيات في شهر أبريل 2013 من خلال ورشة متابعة في طرابلس(UNESCO 2013). كان الدافع العام لهذه التوصيات هو تحسين قدرة الليبيين أنفسهم على حماية التراث الثقافي لبلدهم، إلا أنه وبحلول عام 2016، ومع استمرار معاناة ليبيا جراء أعمال العنف المستمرة وتشويش الحرب(الأهلية)، كانت متابعة هذه التوصيات أمراً مستحيلاً، الأمر الذي أدى إلى فشل الحماية.

إن التجربة الليبية هي مثال واحد فقط على ما أُطلق عليه مُصطلح"فشل سياسة حماية الممتلكات الثقافية" (Brodie 2015a, 2015b)، فهناك نماذج مماثلة كسوريا والعراق وأفغانستان على سبيل المثال لا الحصر. لقد أخفقت السياسة الدولية في حماية التراث الثقافي من السرقة والتهريب بسبب تركيزها على معالجة المشكلة من المصدر، بمعنى إنه في البلدان التي تعاني من الضرر، فإن جذر المشكلة يوجد في مكان آخر، أي في الأسواق التي يقصدها جامعي القطع الأثارية وفي المتاحف.

بتعبير اقتصادي بسيط، فإن السياسة الدولية تحاول تقييد العرض دون اتخاذ أي تدابير مماثلة تهدف إلى خفض الطلب. بالنسبة للعديد من المختصين في علم الجريمة ممن لديهم منظور مقارن، فإن هذه السياسة خاطئة بل وميؤوس منها، فلم يحدث في التاريخ أن هُزمت سوق سوداء من خلال جانب العرض. تعمل ضوابط جانب العرض على تشجيع الإنتاج وزيادة الأرباح، فكلما يستمر الطلب، يستمر السوق(Naylor 2002, 11). بالنسبة للمواقع الثقافية في بلد مثل ليبيا، فقد كانت المبادرات الموجهة للمصدر غير صالحة للتطبيق بأي حال بسبب الحرب والاضطرابات المدنية. بالإضافة إلى أنه عندما يتم توجيه القليل من الموارد نحو حماية التراث الثقافي في بلد واحد فقط فإنه تبرز مشكلة أخرى؛ حيث تغيب الحماية في بلدان أخرى. لقد عانت ليبيا بشكل كبير من هذا الجانب، حيث تم– خلال الفترة المعنية – توجيه معظم الاهتمام والدعم الدوليين إلى سوريا، لدرجة أنه وعلى الرغم من اجتماعات اليونسكو في عامي 2011 و 2013، فقد وجد أحد المعلقين بحلول عام 2015 نفسه مضطراً إلى طرح هذا السؤال "لماذا لا أحد يتحدث عن التدمير الثقافي لليبيا؟" (Mallonee 2015).

لا شك في أن تصميم وتنفيذ سياسة متفق عليها دولياً لتخفيض الطلب ستكون مهمة شاقة وطويلة الأمد، وتتطلب فهم السوق بشكل أفضل مما هو عليه الآن، وتعاون وتشارك كبيرين بين الأفراد والمنظمات والوكالات ذات الصلة. هذا لا يعني على أي حال أنه لا يمكن تحقيق شيء، لكن يبدو أن اتباع نهج أكثر واقعية أمر لا غنى عنه. إن التحقيق في شبكات التهريب وتعطيلها من قبل الشرطة ووكالات الجمارك أمر مهم، ولكن لا يزال يتعين القيام بالمزيد. إحدى الاستراتيجيات الواعدة هي في تحديد وتثبيط المشاركة الفعالة للخبراء المحترفين في تسهيل التجارة غير المشروعة(Brodie 2009; 2011)،

إن خبرة هؤلاء الخبراء محورية في تحديد ومصادقة وتقييم المواد المعروضة للبيع في السوق، وبالتالي المساعدة في إنشاء هيكل تسعير متماسك والحفاظ على ثقة السوق. مبررين ذلك بأنهم يعملون من أجل المصلحة العامة من خلال(إنقاذ) المواد الثقافية التي– من وجهة نظرهم– قد تضيع، وأيضاً بحجة أن تصرفاتهم في دعم الطلب لا تسبب النهب والسرقة من المصدر. يتمتع كل من منسقي المتاحف والأكاديميين والمرممين بفرص للتعامل مع مواد ذات منشأ مشكوك فيه وعلى الأرجح تم سرقتها وتهريبها، وعلى الرغم من أن الكثير من الخبراء إن لم يكن معظمهم يرفضون ذلك، فإن نسبة بسيطة يرونها فرصة عمل مناسبة. لسوء الحظ، فإن مشاركة عدد صغير فقط من الخبراء يمكن أن يكون لها تأثير تجاري كبير في السوق.

في شهر سبتمبر2015، صدر–بمحكمة في المملكة المتحدة– حُكم بمصادرة تمثال ليبي احتجزته مصلحة الضرائب والجمارك HM Revenue and Customs (HMRC) (Ulph 2015). لقد ألقى هذا الحكم الضوء على أدلة تتعلق بتسهيل من خبير ما في تغذية السوق وأدلة أخرى تتعلق بمرمم يعمل على التمثال. تتخذ هذه المقالة حكم المحكمة كنقطة انطلاق للتحقيق في البعد الدولي الأوسع في مصادرة التمثال قبل الشروع في النظر في السياقات الأخلاقية والقانونية للتسهيل الذي قام به الخبير، مع إشارة خاصة إلى عمل المرمم المذكور.

مصلحة الضرائب والجمارك ضد رياض عيسى محمد القصَّاص

في 1 نوفمبر 2013، احتجزت مصلحة الجمارك HMRC–المذكورة آنفاً– تمثالاً رخامياً قديماً من مبنى Connoisseur International Distribution في بلدة تُعرف باسم غرب درايتون Drayton West في ضواحي لندن، بالقرب من مطار هيثرو(HMRC 2015). إن شركة Connoisseur International هي شركة شحن وتخزين، تعمل مع شقيقتها شركة Connoisseur International Fine Art المتخصصة في حركة الفن والتحف، و التي تتخذ من مطار هيثرو مقراً لها. أعلن المتحف البريطاني بعد فحص القطعة المضبوطة أنها تمثال جنائزي لمؤلهة يرجع تاريخها إلى القرن الرابع أو الثالث قبل الميلاد من قوريني في ليبيا،

وبقيمة سوقية من المحتمل أن تصل إلى مليوني جنيهاً استرلينياً. لقد تصرفت مصلحة الضرائب والجمارك بناء على تصاريح مزورة بالوثائق الجمركية، حيث أن التمثال تم استيراده إلى المملكة المتحدة في 1 ديسمبر عام 2011، وموصوف على أنه " قطعة حجر رخامي للديكور المنزلي" وأُدرجت تركيا كدولة مصنعة وبتصريح قيمتة 110.000 دولاراً.

أثناء عمليات البحث والتقصي التي قامت بها مصلحة الجمارك في شهر يونيو 2013، تم الحصول على رسالة بريد إلكتروني من شركة(حسن فاضلي التجارية في دبي) موجهة إلى الموزع المقيم في المملكة المتحدة (فرحان ياغي) من شركة تُدعى Aequitas Classical Arts المحدودة. زعم حسن فاضلي في رسالة بريد إلكتروني أخرى عثر عليها عند شركة Connoisseur International أنه كان المالك الشرعي، وأن التمثال كان في حوزة عائلة فاضلي منذ عام 1977، وأنه تم صنعه في القرن السابع عشر. وادعى فرحان ياغي نفسه أنه لا يعرف حسن فاضلي وأنه قد استلم التمثال مع بضاعة مُرسلة بالشحن من المواطن الأردني رياض القصاص، معتقدًا أن القصاص هو المالك الشرعي، وهو ادعاء مدعوم من القصاص نفسه. وعليه فقد رُفعت قضية حجز التمثال ضد القصاص وليس ضد ياغي. ادعى القصاص أنه تحصل على التمثال في دبي في عام 2005، وهذا يتناقض بشكل واضح مع إفادة الفاضلي عبر البريد الإلكتروني حول ملكية العائلة للتمثال لفترة طويلة. في 8 مايو عام 2012، وبالنيابة عن فرحان ياغي، أرسلت شركة Connoisseur العالمية التمثال إلى شركة Colin Bowles المحدودة(وهي شركة تحمل اسم المرمم(كولن بولز)، مقرها في لندن، وتعمل في مجال الحفاظ على الفن وترميمه). عندما أجريت مقابلة من قِبَل مصلحة الضرائب والجمارك، أنكرت شركة (كولن بولز) أي معرفة بحسن فاضلي أو رياض القصاص، لكنها ذكرت أن فرحان ياغي كان أحد العملاء المؤسسين.

في 24 سبتمبر 2012، قامت شركة (كولن بولز) بإرجاع التمثال إلى شركة Connoisseur العالمية. وفي 1 سبتمبر2015، عُقدت محكمة Westminster الجزئية ضد رياض القصاص، وحكمت المحكمة بمصادرة التمثال وأعلنت أنه ملك لدولة ليبيا. ولم يَمْثُل القصَّاص ولا أي ممثل قانوني أمام المحكمة للطعن في القرار.

شركة حسن فاضلي التجارية

لم تكن قضية محكمة الضرائب والجمارك هي المرة الأولى التي ظهر فيها اسم حسن فاضلي فيما يتعلق بمواد ثقافية مُهرَّبة. فهناك دلائل عدة على أنه بين عامي 2008 و 2013 كان ينقل مواد من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى تجار في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. ففي أغسطس عام 2008، احتجزت سلطات الهجرة والجمارك الأمريكية في نيويورك(ICE) رأس من الحجر الجيري للملك الآشوري سرجون الثاني من

العراق كان قد أرسله حسن فاضلي(ICE 2015). وفي شكوى اتحادية عام 2013 للمطالبة بمصادرة القطعة؛ اتُهِم فاضلي بأنه زيَّف قيمة الرأس بمبلغ 6.500 دولاراً، في حين كانت قيمته تقدر بحوالي 1.2 مليون دولاراً، وبإدراجه لتركيا على أنها مصدر الرأس، على الرغم من علمه أنه من العراق. وأضافت الشكوى أن فاضلي قد وضع اسم تركيا لأنه كانت بحوزته أوراق تركية يمكنه استخدامها. كما أنه اتُهم في مناسبتين سابقتين على الأقل بإدراج تركيا بشكل غير صحيح كبلد منشأ لآثار مصرية(St Hilaire 2013a). وبذلك فقد أُعيد الرأس إلى العراق في مارس 2015. وفي بيان صحفي صدر عن سلطات الهجرة والجمارك الأمريكية للإعلان عن عملية إعادة الرأس، ذكر هذا البيان أن المصادرة قد تمت كجزء من عملية تحقيق أُطلق عليها اسم(عملية الكنز المفقود) والتي كشفت عن هوية منظمة إجرامية عابرة للحدود تمتهن تجارة الممتلكات الثقافية غير المشروعة. كانت بعض شحنات الشبكة مرتبطة مباشرة بالمتاحف الكبرى والمعارض الفنية والمنازل الفنية في نيويورك. أسفر التحقيق عن توقيف إحدى هذه الشحنات ومصادرة آثار متعددة من ليبيا ومصر وأفغانستان، وبالتالي عودة العديد من هذه الآثار لمصادرها. أقيم حفل إعادة القطع الآثارية مع أفغانستان قبل عامين، ومن المتوقع أن تتم عمليات إعادة لقطع آثارية أخرى في المستقبل(ICE 2015).

تعليق آخر حول "عملية الكنز المفقود" تحدث أيضاً عن منظمة خارج دبي لبيع القطع الآثارية المسروقة من العراق ومصر وليبيا وتركيا وأماكن أخرى، علاوة عن التعامل بقطع آثارية مسروقة من المتاحف في أوروبا الغربية(Bruer and Rosen 2016). لم يتم الكشف عن أي شيء آخر حول المواد المصادردة أو عن هوية أي من التجار المشاركين. ولقد قدَّمت سلطات الهجرة والجمارك الأمريكية(ICE) دعوى قضائية بأن حسن فاضلي كان يبيع الآثار العراقية المسروقة للتجار في جميع أنحاء العالم(Northam 2015).

في شهر أغسطس عام 2010، أوقفت الجمارك الأمريكية بضاعة تحتوي على خمسة أشياء مصرية قديمة عند دخولها مطار نيوارك الدوليNewark International Airport، وهذه البضاعة تم إرسالها عبر شركة فيديكس FedEx من دبي(وهي شركة خدمات توصيل البريد السريع، ومقرها الرئيسي بمدينة Memphis في أمريكا). أُرسلت هذه البضاعة بواسطة فاضلي لاستلامها من قبل شخص يُدعى سالم الشدايف(عضو في جمعية تُدعى Holy Land Numismatics بأمريكا). تم حجز هذه المواد بسبب أوراق استيرادها المتناقضة والمزورة. فعلى الرغم من أنه قد تم وصفها بوضوح على أنها مواد مصرية قديمة، إلا أن اسم البلد المُصنِّع على ملصق ال FedEx كان تركيا، وعلى فواتير أخرى لها ذُكر المصدر أنه"متعدد" (St Hilaire 2013b). لقد دفع سالم الشدايف مبلغ 17.500 دولاراً لهذه المواد التي قُدِّرت قيمتها بحوالي 57.000 دولاراً، ولقد استخرج سالم

الشدايف وثائق من فاضلي تفيد أن(فاضلي) اشترى هذه المواد في عام 2008 ضمن مجموعة أشياء تركية تعود لملكية خاصة(St Hilaire 2013b).

خلال عامي 2012 و 2013، أجرت مصلحة الضرائب والجمارك البريطانية تحقيقًا في المواد الداخلة من طرف فاضلي إلى المملكة المتحدة(HMRC 2015). يبدو أن هذا التحقيق قد بدأ عند مصادرة kudurru(حجر حدود) في مارس 2012، والمشتبه في أنه قد تم أخذه من العراق بشكل غير قانوني. أضهرت الوثائق الجمركية للحجر أن قيمتة 330 دولاراً وأن مصدره تركيا. في الوقت الذي كانت القيمة المقدرة له تتراوح ما بين 100.000 و 200.000 جنيهاً استرلينياً(أي حوالي 150.000 و 30.000 دولاراً). في يونيو 2013، قامت شرطة الجمارك بتفتيش مبنى شركة Connoisseur International، وصادرت سبع حزم أو صناديق أرسلها فاضيلي بما فيها التمثال الليبي. وقد تبين أن خمسة منها احتوت على أشياء أصلية، بينما احتوت اثنين منها على أشياء مزيفة. يُذكر أنه لم يتم نشر توصيف شامل لكل تلك المواد المُصادرة.

هذه التجارة التي أدارها فاضلي تُظهر بوضوح كيف تُهَّرب المواد الثقافية من عدة بلدان مختلفة إلى أوروبا والولايات المتحدة وذلك لبيعها للمتاحف ولهواة إقتناء القطع الآثارية. تجدر الإشارة هنا إلى أنه ما تم التوصل إليه في هذا الصدد يبين المواد التي تم اعتراضها على مدار فترة الخمس سنوات فقط، أي ما بين عامي2008 و2013، والتي لا بد أنها لا تمثل إلا جزءً بسيطاً من إجمالي تجارة فاضلي. لم يتم إلقاء القبض على فاضلي أو اتهامه بارتكاب جريمة جنائية، ولا يوجد مؤشر إلى أن الخسارة المالية التي تكبدها من خلال المصادرات كانت كافية لردعه أو إبعاده عن هذه المهنة. من المرجح أنه استمر في هذا العمل حتى بعد عام 2013، وربما– إذا كان يُدرك ما يفعل – أنه يقوم بإرسال المواد عبر موانئ أو بلدان أخرى. إن النطاق الجغرافي وحجم نشاط فاضلي التجاري يسلطان الضوء على الصعوبات التي تواجهها الجمارك وجهات إنفاذ القانون في التعامل مع هذه التجارة وحدها، ويؤكدان على أن هناك حاجة إلى المزيد من العمل وتقديم المبادرات لخفض الطلب وتقليص حجم هذه التجارة، وبالتالي حماية المواقع الثقافية في جميع البلدان التي يتهددها خطر السرقة والتهريب.

دور المرممين في تسهيل سرقة وتهريب المواد الثقافية

إن العمل الذي قام به المرمم(كولن بولز) بخصوص التمثال الليبي بُعيد استيراده يبرز الدعم الذي يقدمه المرممون للتجارة غير المشروعة. وحتى من دون قصد، فمن المهم الإشارة إلى أن(بولز) لم يكن مشتبهاً به أو متهماً بأي نشاط إجرامي أو جنحة. إن دور المرممين معروف جيدًا ، على الرغم من أن مدى وأهمية مشاركتهم غير ملحوظة دائماً، لا سيما خارج العالم المهني للمرممين أنفسهم(Tubb 1995; 1997; 2013).

يقوم المرممون بتنظيف القطع الآثارية بشكل يُحسِّن مظهرها ويطيل عمرها ويجعلها في النهاية مرغوب فيها، وذلك بإزالة الأوساخ السطحية أو غيرها من التراكمات لإبراز المظهر والتفاصيل الأصلية، وأيضًا الكشف عن أي دليل لترميم سابق أو أي تعديلات أو تزوير، وذلك لإثبات هوية وحالة وأصالة وجودة القطعة. هذه كلها عوامل مهمة لتشكيل السعر، فليس من قبيل المصادفة أن يكون لدى التجار مرممين يعملون على المواد قبل بيعها. لكن هذا العمل له نتائج غير مقصودة(بالنسبة للمرمم على الأقل)؛ فالصيانة لها أيضاً جانب مُدمِّر، فقد تؤدي إزالة المواد السطحية إلى تدمير أدلة على الظروف المحيطة السابقة، وبالتالي القضاء تماماً على أي دليل عن المواقع السابقة لهذه المواد. مثل هذا الدليل أسهم – على سبيل المثال– في حكم قضائي صدر في عام 1991 في لندن، والذي قرر ملكية تمثال Shiva Nataraja البرونزي(مؤلهة الرقص عن الهندوس حوالي القرن الحادي عشر) لصالح الهند وضد شركة تُدعىthe Bumper Development (O’Keefe 1995, 74).

بالعودة إلى القضية الحالية، فإنه لا يُعرف بالضبط لماذا أُودع التمثال الليبي مع(كولن بولز)، باستثناء غرض الترميم. لقد أفاد فحص المتحف البريطاني للتمثال بعد مصادرته أن سطحه احتفظ بعلامات أصلية ورواسب تربة، الأمر الذي أدى إلى استنتاج أنه قد تم الكشف عنه مؤخرًا. من الواضح إذاً أن(بولز) لم يقم بإزالة هذا الدليل. فعلى العكس من ذلك، فقد أبلغ(بولز) نفسه في المحكمة عن علامات لترميم سابق يُعتقد أنها لا تقل عن 10 سنوات(مُخالفاً القول بأنه قد جرى التنقيب عن التمثال مؤخراً).

وبالتالي، يمكن أن تكون صيانة أو ترميم أي قطعة آثارية مصدرها غير مثبت تماماً إشكالية في كون أنها قد تعزز قابليتها للبيع، بينما تزيل في الوقت نفسه أدلة السرقة أو الإتجار غير المشروع. وفقاً ل(ريكاردو إليا) Ricardo Elia(1995, 249)، يمكن أن تكون الصيانة هي المرحلة الأخيرة في عملية الغسيل التي تحول الآثار القديمة المنهوبة إلى أشياء فنية. بوضع هذه النتيجة في الاعتبا، فقد وضعت الجمعيات المهنية للمرممين مبادئ توجيهية قانونية للعمل مع مواد غير مُثبتة المصدر بدرجة كافية. في المملكة المتحدة–على سبيل المثال– يَطلُب معهد الترميم(ICON) أن يتقيد جميع الأعضاء بقوانينه الإدارية(المعتمدة في أكتوبر 2014)، والتي تنص على الآتي:

مادة 4(14) يجب بقدر استطاعتك إثبات قدرتك على عدم الموافقة على العمل على أشياء ثقافية مسروقة أو متاجر بها بشكل غير مشروع، أو مواد آثارية مجهولة المصدر أو أي مواد مأخوذة بطريقة غير مشروعة، ما لم تثبت أنه حدث بالخطأ، بإستثناء قصد إنقاذ الشيء من التلف السريع الحاصل له.

مادة (15) يجب عليك الاتصال بالسلطات أو الوصي أو المالك الحالي إذا كشفت في أثناء عملك دليلاً على أنه قد تم إخفاء أشياء أو سرقتها أو الإتجار بها بطريقة غير قانونية. وإذا كانت لديك شكوك منطقية بأن المالك الحالي ليس المالك الشرعي، فيجب إبلاغ السلطات المختصة بذلك.

إن (كولن بولز) حائز على علامة أو شارة التقدير الملكية(Royal Warrant) على الرغم من أنه لا يعلن عن عضوية ICON، لذلك ليس هناك سبب للتوقع بأن تنطبق عليه شروط ال ICON. وعليه فلا شيء يؤكد أن تصرفاته بشأن التمثال الليبي تُترجم على أنها غير قانونية في ضوء قانون ICON. بالنظر إلى المادة 4(15) أولاً ، لا يبدو أن(بولز) اتصل بالسلطات، ولكن على افتراض أنه لم يشتبه في أي شيء بشأن مصدر التمثال أو ملكيته. كان من المفيد للمحكمة أن تسأل أكثر لماذا في رأي(بولز) أن التمثال قد أُخرج من الأرض منذ أكثر من عشر سنوات، مختلفاً بذلك عن المتحف البريطاني الذي رأى بأنه قد تم التنقيب عنه مؤخرًا فقط، لكن الخلاف الشخصي ليس دليلًا على ممارسة غير فانونية. لا شك في أن(بولز) قد استطاع الدفاع عن قراره بعدم إبلاغ السلطات وذلك باستناده إلى المادة 4(14)، والتي تشترط قيام المرممين بالتحقيق في المصدر "بقدر استطاعتهم".

يجدر التذكير هنا أن فرحان ياغي قد أفاد في المحكمة أنه يتصرف بالنيابة عن رياض القصاص، لكن(بولز) أنكر أي معرفة بكل من القصاص والفاضلي. هل قام(بولز) بسؤال(ياغي) عن أي مستند كدليل للملكية، أم أنه وافق ببساطة على ما قاله ياغي(مهما كان قوله)؟ ربما اعتبر(بولز) أن ياغي عميلًا موثوقًا به بعد كل الأعمال السابقة التي أداروها معًا. هذه أسئلة افتراضية طُرِحت ببساطة فقط لتوضيح أن ما يمكن أن يشكله لفظ "أفضل ما في قدرتهم" لغرض المادة 4(14) يظل غامضاً. وعليه، فما هو معروف عن حالة التمثال الليبي أنه لا يوجد ما يشير إلى أن(بولز) قد تصرف بطريقة غير قانونية، على الرغم من أن الشعور يظل بأن استجواباً أكثر دقة معه لربما قاد للكشف عن أدلة لارتكابه لمخالفات، أو على الأقل أعطى"شكوك منطقية" بأن هناك خطأً بشيء ما.

إذاً ما هي أفضل قدرة أو استطاعة الشخص، وما الذي يجب أن يشكل شكوكًا منطقية؟ إن المشكلة في الحقيقة تكمن في العناية الواجبة – إلى أي درجة من العناية والانتباه يجب أن يكون عليها المرمم عند التحقق من

مصدر قطعة ما؟ إن التطورات الأخيرة في فهم ما يمكن أن يتضمنه بذل العناية اللازمة تدين بالكثير للمادة 4(4) من اتفاقية Unidroit للعام 1995 بشأن المواد الثقافية المسروقة أو المصدرة بطريقة غير قانونية؛ والتي صيغت مع ضرورة وضع تقييم التعويض المالي في الاعتبار، ولكن منذ ذلك الحين أصبح يُنظر إليها بشكل عام على أنها بيان "مرجعي" بخصوص الإجراءات الواجب اتباعها وأنها قابلة للتطبيق على نطاق أوسع، وهي تنص على التالي:

مادة 4(4) عند تحديد ما إذا كان المالك قد طبق الإجراءات اللازمة أم لا؛ فيجب مراعاة جميع ظروف الاقتناء أو الملكية، بما في ذلك صفة الأشخاص والسعر المدفوع، وما إذا كان المالك قد راجع أي سجل مقبول يَسْهُل الوصول إليه يتعلق بالمواد الثقافية المسروقة، وأي معلومات أخرى ذات صلة أو وثائق يمكن أنه تحصَّل عليها بشكل صحيح، وما إذا كان المالك قد استشار وكالات يمكن الوصول إليها أو اتخذ أي خطوة أخرى يتخذها أي شخص مُدرك في هذه الظروف.

في تعليقها على اتفاقية Unidroit؛ قدَّمت(ليندل بروت) Lyndel Prott (1997, 46–51) شرحاً للمادة 4(4) على النحو التالي بداية، هناك"ظروف الاستحواذ أو الأقتناء". تقترح(بروت) أنه بالنسبة للأشياء التي تنشأ في بلدان ذات مواقع ثقافية معرضة لخطر السرقة أو التنقيب غير القانوني، يلزم زيادة التدقيق فيها. ففي الواقع، بما أن تركيا قد أُدرِجت كدولة منشأ بخصوص التمثال الليبي، كان يتوجب أن يتم التحقيق في ذلك بشكل أعمق. حتى لو لم يتم التعرف على أصل التمثال الليبي، فإن لدى تركيا نفسها قوانين تقييدية تظبط تصدير المواد الثقافية، ويبدو أن إصدار إذن لتصدير قطعة مهمة كهذه أمراً بعيد الاحتمال. ثم أنه هناك "صفة الأشخاص"، فما هي "شخصية" ياغي؟ تؤكد(بروت) هنا على أهمية العمل مع التجار ذوي السمعة الحسنة، وعليه، فلم يتم إدراج لا(ياغي) ولا شركة Aequitas Classical Arts Limited المحدودة كعضو في جمعية تجار الآثار أو في الرابطة الدولية للتجار في الفن القديم، والتي تعتبر –في المملكة المتحدة على الأقل– أهم الجمعيات المهنية لتجار الآثار. لكن(بروت) تشير أيضًا إلى أن تقييم صفة الأشخاص سيشمل صفة المرمم الذي يتولى عملية الصون أو الترميم. إن مرمماً خبيراً ومحترفاً مثل(كولن بولز) كان يتوجب أن يكون على مستوى أعلى من العناية والاجتهاد أكثر من أي مشتري آخر عادي على سبيل المثال.

ثم هناك مسألة "السعر المدفوع"؛ فالقيمة المعلنة البالغة 110.000 دولاراً كانت علامة حمراء واضحة لمصلحة الضرائب والجمارك، وكان يجب أن تكون ل(كولن بولز) إذا طلب ذلك، ولكنه ربما لم يفعل. لعله لم يسأل عن السعر لأنه لم يشعر أن من شأنه الاستفسار عن أعمال ياغي. وبالتالي فإنه –وفقًا لتفسير بروت– فالإجراءات الواجبة المنصوص عليها في اتفاقية Unidroit كان من شأنها أن تثير العديد من الأسئلة حول

المصدر المحتمل للتمثال، ولربما كانت قد دفعت(بولز) إلى الاتصال بالسلطات المختصة. لكن من المفترض – وهذا يظل تكهناً– أن هذا لم يحدث؛ فعلى الأقل لم يصدر لا من(بولز) ولا من مصلحة الضرائب والجمارك أي بيان بهذا الشأن. وعليه فقد يدعي(بولز) أنه تصرف بشكل مقبول ومتماشياً مع المبادئ التوجيهية القانونية لمعهد ال ICON، وأنه بذلك سمح بمرور القطعة المُهرَّبة. هناك حجة واضحة هنا لتشديد المبادئ التوجيهية القانونية. المرممون هم خبراء محترفون ويجب أن يكونوا على مستوى عالٍ في تطبيق العناية اللازمة. على الأقل، يمكن تبني توصيات اتفاقية Unidroit وتعديلها لتلبية الاحتياجات والظروف المهنية للمرممين الذين يحتمل أن يتعاملوا مع مواد مُهرَّبة.

إن المخاطر التي تواجه المرممين لا تنتهي بالتجاوزات الأخلاقية والقانونية، فالتعامل بأشياء ضعيفة الإثبات من حيث المصدر؛ وقد يتضح لاحقًا أنها مسروقة أو متاجر بها بطريقة غير مشروعة، تضع المرء في مواجهة مخاطر محتملة في القانون المدني والجنائي. في ديسمبر 1974 –على سبيل المثال– بدأت الحكومة الهندية إجراءات قانونية للمطالبة بتعويضات من مؤسسة Norton Simon بالإضافة إلى تاجر ومرمم بسبب ما زُعم أنها مؤامرة لسرقة تمثال Shiva Nataraja المذكور آنفاً. وتمت تسوية القضية في خارج المحكمة لاحقاً (Muchnic 1998, 228–9). في ديسمبر 2016، رُفعت شكوى جنائية ضد تاجر في الفن الآسيوي مقيم في نيويورك، و أدرجت تلك الشكوى اثنين من المرممين(أحدهما مقيم في المملكة المتحدة) بوصفهما متآمرين إلى جانب مهربين وباحثي متاحف (New York, 2016). قد يكون المرممون عرضة أيضًا للتهم الجنائية المرتبطة بالتآمر بموجب قانون المملكة المتحدة. إن المادة 328(1) من قانون عائدات الجريمة(POCA) لعام 2002 قد تُطبَّق على المرممين وغيرهم من الخبراء المحترفين المشاركين بالمواد المتاجر بها بشكل غير قانوني(Ulph and Smith 2012, 109– 11) وهي تنص على التالي:

(يرتكب الشخص جُرماً إذا شارك أو أصبح معنياً بترتيب يعرفه أو يَشتَبه في أنه يُسهِّل (بأي شكل) الحصول أو الاحتفاظ أو استخدام أو التحكم بممتلكات غير قانونية سواءً بواسطة شخص آخر أو نيابة عنه).

من المهم أن نلاحظ هنا شرط القصد الجنائي المتمثل في الشك أو الاشتباه، وهو أضعف من الشرط الإجرامي المعتاد المتمثل في المعرفة أو المعتقد. وهذا يؤكد مرة أخرى على أهمية بذل مزيد من الحرص أو العناية اللازمة في الحالة هذه بما يكفي للمدعى عليه لرفض التهم بشبهة السرقة أو التهريب عند التعامل مع أشياء ثقافية ضعيفة الإثبات من حيث المصدر، لا سيما مع الأخذ في الاعتبار بنصيحة(بروت) بأن الخبير المهني يجب أن يكون على مستوى أعلى من الحِرص أكثر من أي شخص آخر غير مهني.

خاتمة

اتخذت هذه المقالة حُكمًا قضائيًا بشأن حسم مسألة تمثال ليبي تمت مصادرته، وذلك كمثال لكشف وتوضيح دور الخبراء المهنيين –المرممون في الحالة هذه– في دعم الإتجار غير المشروع بالمواد الثقافية. أوصت المقالة بأن يكون هناك معيار قوي للعناية الواجبة أو الإجراءات الواجب اتباعها يرتكز على المادة 4(4) من اتفاقية Unidroit وينبغي اعتمادها عند العمل على مواد أصلها غير مؤكد. لم يكن المرمم فقط الذي أظهره الحكم أنه المزود للخدمات المهنية، فالممارسات التجارية لشركة الشحن أيضاً تستدعي فحصًا دقيقاً مماثلاً، وربما أي شركة تأمين معنية. النقطة المهمة هي أن التجارة ليست مجرد سلسلة من المعاملات بين المشترين والبائعين، وإنما تعتمد في دومومتها وربحها على دعم من دائرة واسعة من الخبرة المهنية.

إذا كان بالإمكان تقييد الخبراء المهنيين أخلاقياً أو قانونياً ليكونوا أكثر يقظة ويطالبون بمصدر المواد الثقافية التي يتعاملون معها كجزء من مهنتهم، فسيصعب على تجار التهريب تسويق المواد المسروقة. وفقاً لتعبير (إليا) (1995، 249)؛ فإن "عملية غسيل الأموال" ستصبح محبطة بشكل متزايد، وبالتالي ستعاني المواد المُهرَّبة الأمرين قبل أن تصل إلى وجهتها في السوق. إن الإتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية مدفوع بالطلب لا بالعرض، وعليه فالتدابير المناسبة لخفض الطلب تُعد ضرورة للسيطرة عليه. إن تطوير الإجراءات أو العناية اللازمة للخبراء المحترفين مثل المرممين ليس إلا خطوة واحدة في هذا الاتجاه. ولذلك ينبغي ابتكار وتنفيذ المزيد من التدابير في هذا الصدد.

شكر وتقدير

تُدين كتابة هذه المقالة بالفضل للدعم المُقدَّم من Arcadia من خلال مشروع(الآثار المهددة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) بكلية الآثار بجامعة أوكسفورد.

Brodie, N. 2009. Consensual relations? Academic involvement in the illegal trade in ancient manuscripts. In P. Green and S.Mackenzie (eds), *Criminology and Archaeology: Studies in Looted Antiquities* (Oñati International Series in Law and Society). Hart, Oxford: 41–58.

Brodie, N. 2011. Congenial bedfellows? The academy and the antiquities trade. *Journal of Contemporary Criminal Justice* 27: 411–40.

Brodie, N. 2015a. Syria and its regional neighbors: a case of cultural property protection policy failure*? International Journal of Cultural Property* 22:317–35.

Brodie, N. 2015b. Why is no one talking about Libya's cultural destruction? *Near Eastern Archaeology* 78: 212–17.

Bruer, W., and Rosen, A. 2016. The Feds' real-life Indiana Jones. *CNN*. 3 June. Available at: http://edition.cnn.com/2016/06/03/politics/hsi-indiana-joneshomeland-security-investigations/ (accessed on 1 June 2016).

Cornwell, T. 2016. Looters exploit the political chaos in Libya. *Art Newspaper*. 20 October. Available at: http://theartnewspaper.com/news/looters-exploit-thepolitical-chaos-in-libya/ (accessed on 8 January 2017).

Di Lernia, S. 2015. Save Libyan archaeology. *Nature* 517 (29 January): 547–49.

Elia, R. 1995. Conservators and unprovenanced objects: preserving the cultural heritage or servicing the antiquities trade. In K.W. Tubb (ed.), *Antiquities Trade or Betrayed: Legal, Ethical and Conservation Issues*. Archetype, London: 244–55.

HMRC. 2015. HM Revenue and Customs v. Riad Issa Mohamad al-Qassas. Westminster Magistrates Court, 1 September.

ICE. 2015. Ancient antiquities and Saddam Hussein-era objects returned to Iraq. US Immigration and Customs Enforcement news release. 16 March. Available at: www.ice.gov/news/releases/ancient-antiquities-andsaddam-hussein-era-objects-returned-iraq (accessed on 1 June 2016).

Kane, S. 2015. Archaeology and cultural heritage in post-revolution Libya. *Near Eastern Archaeology* 78: 204–11.

Mallonee, L.C. 2015. Why is no one talking about Libya's cultural destruction? *Hyperallergic*. 2 February. Available at: http://hyperallergic.com/179246/whyis-no-one-talking-about-libyas-cultural-destruction/ (accessed on 19 June 2015).

Muchnic, S. 1998. *Odd Man In: Norton Simon and the Pursuit of Culture*. University of California Press, Berkeley and Los Angeles.

Naylor, R.T. 2002. Wages of Crime: Black Markets, Illegal Finance, and the Underworld Economy. Cornell University Press, Ithaca.

New York. 2016. People of the State of New York against Nancy Weiner. Criminal Court of the City of New York, 21 December.

Northam, J. 2015. US returns dozens of artifacts to Iraqi government. National Public Radio. 16 March. Available at: http://www.npr.org/2015/03/ 16/393403146/u-s-returns-dozens-of-artifacts-to-iraqi government (accessed on 1 June 2016).

O'Keefe, P.J. 1995. Conservators and actions for recovery of stolen or unlawfully exported cultural property. In K.W. Tubb (ed.), *Antiquities Trade or Betrayed: Legal, Ethical and Conservation Issues*. London, Archetype: 73–82.

Prott, L.V.1997. *Commentary on the Unidroit Convention*. Leicester, Institute of Art and Law.

St Hilaire, R. 2013a. Seized Assyrian head named in forfeiture complaint – smuggling allegations raised. Cultural Heritage Lawyer blog. 24 July. Available at: http://culturalheritagelawyer.blogspot.co.uk/2013/ 07/seized-assyrian-head-named-in.html (accessed on 25 May 2016).

St Hilaire, R. 2013b. New York prosecutors seek to forfeit Ancient Egyptian artifacts. Cultural Heritage Lawyer blog. 23 March. Available at: http://culturalheritagelawyer.blogspot.co.uk/2013/03/new-yorkprosecutors-seek-to-forfeit.html (accessed on 25 May 2016).

Tubb, K.W. (ed.) 1995. Antiquities Trade or Betrayed: Legal, Ethical and Conservation Issues. Archetype, London.

Tubb, K.W. 1997. Focusing beyond the microscope: ethical considerations in conservation. Art, *Antiquity and Law* 2: 41–50.

Tubb, K.W. 2013. Shifting approaches to illicit antiquities among conservators. In L.V. Prott, R. Redmond Cooper and S. Urice (eds), *Realising Cultural Heritage Law. Festschrift for Patrick O'Keefe*. Institute of Art and Law, Leicester: 145–62.

Ulph, J. 2015. UK Customs seizure of looted Libyan statue. Institute of Art and Law News blog. 22 October. Available at: www.ial.uk.com/uk-customs-seizure-oflooted-libyan-statue/ (accessed on 8 January 2017).

Ulph, J., and Smith, I. 2012. *The Illicit Trade in Art and Antiquities*. Hart, Oxford.

UNESCO. 2011. International meeting of experts on the cultural heritage of Libya, Friday 21 October 2011. Recommendations. Paris, UNESCO. Available at: http://whc.unesco.org/uploads/events/ documents/event-777-3.pdf (accessed on 8 January 2017).

UNESCO. 2013. Prevention and fight against illicit trafficking of Libyan cultural property. Introductory workshop, Tripoli, 27–30April2013.Finalreport.Available at: www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/